وضمنته الرسوم والنفقات المدفوعة سلفآ والتي سندفع فيإ بعد وإتعاب المحاماة وثممن الطوابع حكما غيابياقابلا للاعتراض صدر في ۱۹۵۵/۸/۲۳ القاضي هاني العكشه

قرار صادر ءن محكمة صلح حقوق عمان

اسم المدعي : النائب العام

اسم المدعي عليه : الجندي المرمج وقم ٢٠٢٩٢ تحديد قالح معزي من الحجاز مجهول الاقامة

القرار

مندأ للإدة ١٨٢٠ من الجاتالعدلية حكمت بالزام الدعى عليه محمود فالمجمعزي من الحجاز الجندي المرمج رقم ٢٠٣٩٢ مجهول الاقامة تأدية سبلغ دينار يزاردنين ومتسمان عشر فاسات الىالمدعي النائب العام بالاضافة لوظيفته معلقاً على فكوله عن حلف اليمين احيز المدسي عن الاثبات بالبيئة بقوله (والله الدغايم است مدينا الى المدعي الناثب العام بالاضافة لوظيفته بمبلغ ديفارين اردنيين وستسباثه مرمار فاسات ثمار لوالهم الهرمة مألا يازمني تادية هساندا المباخ ولا اقل منه وضمنته الرسوم والنفقات المدفوعة سلفاً والنم ستدفع فيسما بعد واتعاب المتاماة . ثمن التلو ابع حكماً غيابيا قابلاً للاعتراض صدر في ١١٥٥/٨/٣٢

هاني المكَّشه

قرار صادر عن محكمة صلح حقوق عمان

اسم المدعي: الناتب العام

اسم المدعى عليه : الجندي المرمج رقم ١٦٧٢٤ بديوي سلمان الجعافره مجهول محل الاقامة

القرار

سنداً للمادة ١٨٢٠ من المجلةالعدليه حك. ت بالزام المد ميعليه الحندي المرمج رقم ١٦٧٧٤ بديوي سلمان الحعافره مجهول الاقامة تأدية مبلغ ثلاثة وثلاثون دينار ومئة وستون فلسآ الى المدعي النائب العام بالاضافة لوظيفته معلقـــأ على نكوله عن حلف اليمين لعجز المدعي عن الاثبات بالبينة بقوله (والله العظيم لست مدينًا الى المدعي النائب العـــام بالاضافة لوظيفته عباخ ثلاثة وثلاثين دينار ومئة وستين فلماً ثمن لوازماميرية ولا يازمني تأدية هذا المبلغ اليمولااقل منه) وضمنته الرسوم والنفقات المدفوعة سلفآ والتي ستدفع فيها بعد واثعاب المحاماة وثمن الطوابع حكما غيابيآقا بلاللاعتراض صدر فی ۲۲/۸/۵۹۸

هانى المكشه

تَشَرِقُ اللَّمَةِ اللَّهُ الل هاشم صادّق اللَّمالِذي مِنْ اللَّهَ اللَّهُ وَزَارَةَ المعارِفُ الى ملاك الشّرعية بدرجته وراتبه الحاليين والحقيقة انه نقل بــادنى مربوط الدرجة التاسعة :

١٣ صفر سنة ١٣٧٥ للموافق ١ تشرين الاول سنة ١٩٥٥ العدد ١ ٢٤ ١ عمان : يوم السبت

الفهرس

ارادة ملكية سامية بفض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة ارادة ملكية سامية بدعوة مجلس الامة للاجتماع في دورة استثنائية قرار رقم (۲۱) « صادر عن الديوان الخاص » 4.4 قرار رقم (۲۲) ، صادر عن الديوان الحاص . 4.4-4.8 نظام تقاعد المحامين النظاميين 4 - 9_4 - 4 بيان في الاخطاء المطبعية المكتشفة بنطام رقم (٢) المنشور في العدد ١٢٣٧

مطبعة الاردن . عمان

فراررفم (۲۱)

صادر عن الديوان الخاص

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٥/٨/١٤ رقم ١٩٥٥/٣/٣/٣/٢ اجتمع الديوان الخاص بنفسير القوانين لاجل تفسير احكام الفقرة السابعة من المادة الرابعة والفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون المطبوعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما اذا كان اشترط عدم الجمع بين مهنة الصحافة واية مهنة اخرى أو وظيفة عامة المنصوص عليه في هاتين الفقر تين تشمل المجلات الدينية المحضة التي تصدرها الهيئات الدينية ، والمحلات الفنية التي تصدرها الهيئات السياسية ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير الداخلية المؤرخ ٨/٨/٥٥١٥ وتدقيق النصوص القانونية نجد :

- ١ ــ ان الفقرة السابعة من المادة الرابعة من قانون المطبوعات المشار اليه نصت على انه يشترط في صاحب المطبوعــــــة
 الدورية ان لا يمارس اية مهنة اخرى غير مهنة الصحافة .
- ٢ ــ ان الفقرة الخامسة من نفس المـــادة استثنت من الشرط الواردفي هذه الفقرة مجلات المكفوفين والمجلات المدرسية .
- ٣ ــ ان الفقرة الثالثة والمادة السادسة منه نصت على انه بجب ان لا مجمع المحرر المسؤول بين مهنة الصحافة واية
 وظيفة عامة .
- ٤ _ ان الفقرة الرابعة من هذه المسادة استثنت مجلات المكفوفين والمجلات المدرسية من الشرط الوارد في هذهالفقرة .

ومن هذه النصوص يتضح ان النص على منع صاحب المطبوعة الدورية من ان يمارس اية مهنة اخرى غير مهنة الصحافة وعلى منع المحرر المسؤول من ان يجمع بين مهنة الصحافة واية وظيفة عامة قد ورد مطلقاً وهو لذلك يجري على اطلاقه وتشمل كافة الهيئات والمؤسسات والدوائر الخاصة مهما كان نوعها سواء اكانت دينية أو سياسية أو فنية باستثناء مجلات المكفوفين والحجلات المدرسية التي ورد نص صريح على استثنائها من هذا الحكم . وكذلك مجلة نقابة المحامين التي ورد نص خاص في قانون نقابة المحامين على جواز اصدارها من قبل النقابة .

ولهذا فان صاحب المطبوعة الدورية والمحرر المسؤول في المجلات الدينية التي تصدرها الهيئات الدينية وفي المجلات التي تصدرها الهيئات الدينية وفي المجلات التي تصدرها الهيئات السياسية أو الدوائر الحاصة الفنية يجب ان يتوفر فيهما الشرطان المنصوص عليهما في الفقر تين المطلوب تفسيرهما .

هذا ما نقرره في تفسير هاتين الفقرتين :

صدر ۱۹۰۵/۹/۱٤

عضو عضو عضو عضو عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الخاص الدوب وزارةالداخلية عضو محكمة التمييز عضو محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز موسى الساكت علي مسار مهيب الخياط علي مسار

نى (طىين للله ك كرو (كمنة للأرونية (كم ثنية

بمقتضى الفقرة الاولى للإدة « ٨٢ » من الدستور

نصدر ارادتنا بفض الدورة الاستثنائية نجلس الامة بغاية يوم ١٨ ايلول سنة ١٩٥٥ .

1900/9/14

الحسين بن طلال

رثيس الوزراء سعيد المفتي وزير الداخلية هزاع المجالي

000000

22

نحق الحسين للنك كم و المِندَ للأدونية الماهمية

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة « ٨٢ » من الدستور

نصدر ارادتنا بدعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية تبدأ في يوم ١٩ ايلول سنه ١٩٥٥ من اجلاقرار الامور المعينة التالية :

١ ــ مشروع تعديل بعض مو اد الدستور .

٢ ــ مشروع قانون ملحق بقانون الموازنةلسنة ١٩٥٦/١٩٥٥ .

٣ ـــ مشروع قانون الانتخابات .

1900/9/14

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء سعيد المفتي

Spinice 3.6

Joseph Con 12 6

نظام تقاعد المحامين النظاميين

ان الهيئة العساءة لنقابة المحسامين قد درست لائحة نظام تقاعد الهامين الذي وضع بموجب المادة (٥١) من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (٩) لسنة ١٩٥٥ ، في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٥٥/٧/١ ووافقت عليه واقرته لبعمل به نظاماً لتقاعد المحامين كما يلي :

الفصل ^الاول مواد عامة

المادة ١ _ يسمى هذا النظام (نظام تقاعد المحادين النظاميين لسنة ١٩٥٥) ويعمل به اعتباراً من تــــاريخ نشره في

المادة ٢ ــ يكونللعباراتوالالفاظ التالية الواردة في هذاالنظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك: تعني عبارة « المحامين النظاميين » ــ لغايات هذا النظام ــ المحامين الاســـاتذة المسجلة اسماؤهم في جدول المحامين المشار اليه في قانون نقابة المحامين النظاميين الساري المفعول:

وتعني عبارة الخلف العام :

١ ـــ ارملة المحامي المتوفي .

٢ _ اولاده الذكور الذين لم يكملوا الخامس عشرة من العمر .

٣ _ اولاده الذكور الذين هم في دور التحصيل فعلا مهما كانت اعمارهم .

٤ _ اولادد الذكور المصابين بعاهة جسدية او عقلية تمنعهم من كسب معاشهم .

ه ــ بناته العازبات او المترملات او المطلقات اللواتي بلا عمل .

٦ _ والدته التي بلا عمل وبلا معيل ووالده العاجز عن العمل وبلا معيل .

وتعني عبارة ٥ طوابع المرافعة ، الطوابع المبيئة في الفصل الخامس من هذا النظام والجدول الملحق به ..

وتعني افظة ٥ التعويض ٥ المبلخ الذي يدفع للذي لا يستحق التقاعد وفق هذا النظام .

وتعني لفظة « سنة » سنة شمسية ابتداؤها التاريخ الذي بدأ فيه المحامي مزاولة مهنة المحاماة .

وتعني عبارة « المارسة الفعلية » تعاطي اعمال المحاماة المنصوص عليها في قانون نقابة المحهامين سارى المفعول .

وتعني عبارة « الهيئة العامة » الهيئة العامة لنقابة المحامين المتشكلة بمقتضىقانون نقابه الحامينالنظاميين الساري المفعول .

لمادة ٣ ـــ تنشأ في نقابة المحامين النظاميين في المماكة الاردنية الهاشمية ٥ خزانة تقاعد للمحامين النظـــاميين ٥ لتأمين دفع رواتب التقاعد والتعويضات للمستحقين منهم وفقاً لاحكام هذا النظام .

ال**فص**ل ^الناكي ادارة خزانة التقاعد

المادة ٤ _ يقوم مجلس النقابة المنتخب بموجب قانون نقابة المحامين النظامين الساري المفعول بادارة خزانه التقاعد والاشراف عليها واتخاذ الاجرآءات اللازمة لتحصيل اموالها وحسن استثمارها وتعيين رواتب التقساعاء والتعويضات لاضحاب الحقوق وقطعها وبكل ما يتفرع عن ذلك وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة • _ مختار مجلس النقابة مصرفاً لايداع الاموال التي تجمع باسم خزانة التقاعد فيه .

فرار رفم (۲۲)

صادر عن الديوان الخاص

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٥/٧/٢٠ رقم ٤٤٥٥/٣/٤/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الحرام قانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ماك رقم ٤١ لسنة ١٩٥٣ وبيان ما اذا كانت الاراضي الاميرية التي تصبح ملكا بمقتضى هذا القانون بسبب ادخالها ضمن حدود منطقة بلدية تبقى محتفظة يوسفها كأرض مماوكة فيما اذا اخرجت عن المنطقة البلدية بسبب تضييق الحدود ام انها تعود ارضاً اميرية كماكانت عليه في الاصل.

وبعد الاطلاخ على كتاب معالي وزير المالية المؤرخ ١٩٥٥/٧/١٨ وتدقيق النصوص القانونية تبين :

١ – ان المادة الثانية من فانون تحويل الاراضي من نوخ الميري الى المسك نصت على انه (يجوز لصاحب اية ارض الميرية يرغب في تحويلها من ميري الى المك بقور و تفها على جهة خيرية ان يطلب الى مجاس الوزراء اصدار قرار بتمليكه هذه الارض تعالماً محيحاً الدانو فرت لدى المجلس المشار اليه المسوغات الشرعية يجوز له النيقرر اجراء التحويل ويأمر بنشر قراره هذا في الجريدة الرسمية .

٢ ــ ان المادة الثالثة منه نصت على انه (اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون) :

١ ــ تحول الاراضي الاميرية الواقعة ضمن المناطق البلدية من ميري الى ماك .

٢ ــ اذا وسعت حدود اية بلدية تحول الاراضي الاميرية التي ادخلت ضمن حدود المنطقـــة البلدية من جراء التوسيع المذكور من ميري الى ملك اعتباراً من تاريخ التوسيع.

٣ ــ اذا احدثت بلدية ما تحول الاراضي الاميرية الواقعة داخل منطقة البلدية من ميري الى ملك اعتباراً من
 تاريخ احداث البلدية المذكورة .

ومن هذه النصوص يتضح ان مجرد وجود اية ارض اميرية في منطقة بلدية يفقدها نوعيتها هذه ويجعلها من نوع الاراضي المماركة ولا يوجد في القانون المطلوب تفسيره ما يدل على ان الاراضي الاميرية التي اصبحت ملكاً ممقتضى النصوص المشار اليها تعود الى حالتها الاصليةالتي كانت علما قبل تحويلها الى ملك فيما اذا اخرجت عن المنطقةالبلدية. كما اننا لا نجد في اي قانون من قو انين هذه المملكة ما يجيز تحويل الاراضي المماوكة الى اراضي اميرية بأية صورة من الصور . ولهذا فان الاراضي الاميرية التي تصبح ملكاً مقتضى قانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك تبقى بعد اخراجها من المنطقة البلدية محتفظة بصفتها كأرض مملوكة .

هذا ما نقرره في تفسير القانون المطلوب تفسيره .

صدر ۱۹/۹/۱٤ صدر

عضو عضو عضو عضو مضو الديوان الخاص عضو عضو عضو دويس الديوان الخاص والمراجعة التمييز والمراجعة التمييز والمراجعة التمييز والمراجعة المراجعة المراجعة الباس خوري موسى الساكت على مساد

فرار رقم (۲۲)

صادر عن الديوان الخاص

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٥/٧/٢٠ رقم ١٩٥٥/٣/٤/١ اجتمع الديوان الخاص بنفسير القوانين لاجل تنسير احكام قانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى مالك رقم ٤١ لسنة ١٩٥٣ وبيان ما اذا كانت الاراضي الاميرية التي تصبح ملكا بمقتضى هذا القانون بسبب ادخالها ضمن عدود منطقة بلدية تبقى محتفظة يوصفها كأرض مماوكة فيما اذا اخرجت عن المنطقة البادية بسبب تضييق الحدود ام انها تمود ارضاً اميرية كما كانت عليه في الاصل .

وبعد الاطلاع عاركتاب معالي وزير المالية المؤرخ ١٩٥٥/٧/١٨ وتدقيق النصوص القانونية تبين :

- ١ ان المادة الثانية من قانون تحويل الاراض من نوع الميري الى المسك نصت على انه (يعجوز لصاحب اية ارض الميرية يرغب في تحويلها من مبري المراك بقد دو تفها على جهة خيرية ان يطلب الى مجلس الوزراء اصدار قرار بتعليكه هذه الارض تعلماً ورجوعاً ودانو فرت لدى المجلس المشار اليه المسوغات الشرعية يجوز له انبقرد الجراء التحويل ويآمر بنشر قراره هذا في الجربدة الرسمية .
 - ٢ ــ ان المادة الثالثة منه نسب على انه (اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون) :
 - ١ ــ تحول الاراضي الاميرية الواقعة ضمن المناطق البلدية من ميري الى ماك .
- ٢ ــ اذا وسمت حدود اية بالدية تحول الاراضي الاميرية التي ادخلت ضمن حدود المنطقــة البلدية من جراء النوسيع المذكور من ميري الى ملك اعتباراً من تاريخ التوسيع.
- ٣ ــ اذا احدثت بلدية ما تحول الاراضي الاميرية الواقعة داخل منطقة البلدية من ميري الى ملك اعتباراً من
 تاريخ احداث البلدية المذكورة .

ومن هذه النصوص يتضح ان مجرد وجود اية ارض اميرية في منطقة بلدية يفقدها نوعيتها هذه ويجعلها من نوع الاراضي المملوكة ولا يوجد في القانون المطلوب تفسيره ما يدل على ان الاراضي الاميرية التي اصبحت ملكاً ممقتضى النصوص المشار اليها تعود الى حالتها الاصلية التي كانت عليها قبل تحويلها الى ملك فيما اذا اخرجت عن المنطقة البلدية. كما اننا لا نجد في اي قانون من قو انين هذه المملكة ما يجيز تحويل الاراضي المملوكة الى اراضي اميرية بأية صورة من الصور . ولهذا فان الاراضي الاميرية التي تصبح ملكاً مقتضى قانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك تبقى بعد اخراجها من المنطقة البلدية محتفظة بصفتها كأرض مملوكة .

هذا ما نقرره في تفسير القانون المظلوب تفسيره .

صدر ۱۹۵۵/۹/۱٤

عضو عضو عضو عضو عضو مضو عضو رئيس الديوان الحاس بمنادوب وزارة المالية وكيل وزارة الداخلية عضو محكمة التمييز عضو محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز والمالية على مساد معه الياس خوري موسى الساكت على مساد

نظام تقاعد الحامين النظاميين

ان المينة العـــاءة لنقابة المحــامين قد درست لائحة نظام تقاعد المحامين الذي وضع بموجب المادة (٥١) من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (٩) لسنة ١٩٥٥، في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٥٥/٧/ ووافقت عليه واقرته ليعمل به نظاماً لتقاعد المحامين كما يلي :

الفصل ^الاول مواد عامة

- المادة ١ _ يسمى هذا النظام (نظام تقاعد المحادين النظاميين لسنة ١٩٥٥) ويعمل به اعتباراً من نساريخ نشره في
- المادة ٢ _ يكون للعبار اتوالالفاظ التالية الواردة في هذاالنظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك: تعني عبارة ه المحامين النظاميين ٥ ـــ لغايات هذا النظام _ المحامين الاســـاتذة المــجلة اسماؤهم في جدول المحامين المشار اليه في قانون نقابة المحامين النظاميين الـــاري المفعول:
 - وتعنى عبارة الخلف العام :
 - ١ _ ارملة المحاسى المتوفي .
 - ٢ _ اولاده الذكور الذين لم يكملوا الخامس عشرة من العمر .
 - ٣_ اولاده الذكور الذين هم في دور التحصيل فعلا يهاكانت اعمارهم .
 - ٤ ــ او لادد الذكور المصابين بعاهة جسدية او عقلية نمنعهم من كسب معاشهم .
 - مـ بناته العازبات او المترملات او المطلقات اللواتي بلا عمل .
 - ٦ و الدته التي بلا عمل و بلا معيل و و الده العاجز عن العمل و بلا معيل .
- و تعني عبارة « طوابع المرافعة » الطوابع المبينة في الفصل الخامس من هذا النظام والجدولاللحق... و تعني افظة « التعويض » المبلغ الذي يدفع للذي لا يستحق التقاعد وفق هذا النظام .
 - وتعني لفظة « سنة » سنة شمسية ابتداؤها التاريخ الذي بدأ فيه المحامي مزاولة مهنة المحاماة .
- وتعني عبارة « المارسة الفعلية » تعاطي اعمال المحاماة المنصوص عليهـــا في قانون ثقابة المحـــامين بارى المفعول .
- وتعني عبارة « الهيئة العامة » الهيئة العامة لنقابة المحامين المتشكلة بمقتضى قانون نقابه المحامين النظاميين الساري المفعول .
- المادة ٣ _ تنشأ في نقابة المحادين النظاميين في المملكة الاردنية الهاشمية ٥ خزانة تقاعد للمحامين النظـــاميين ٥ لتأمين دفع رواتب التقاعد والتعويضات للمستحقين منهم وفقاً لاحكام هذا النظام .

ا**ضص**ل ^الناني ادارة خزانة التقاعد

- المادة ٤ _ يقوم مجلس النقابة المنتخب بموجب قانون نقابة المحامين النظامين الساري المفعرل بادارة خزانه التقاعد والاشراف عليها وانخاذ الاجرآءات اللازمة لتحصيل اموالها وحسن استثمارها وتعيين رواتب التقاعد والتعويضات الاصحاب الحقوق وقطعها وبكل ما يتفرع عن ذلك وفقاً الاحكام هذا النظام .
 - المادة _ يختار مجلس النقابة مصرفاً لايداع الاموال التي تجمع باسم خزانة التقاعد فيه .

المادة ١٥ _ يدخل في حساب مدة المارسة الفعلية :

اولا ــ مدة المرض الذي اقعد المحامي عن العمل .

ثانياً ... مدة الطوارىء القهرية التي حالت دون قيام المحامي بالعمل(عدا مدة الانقطاع بسبب حكم قضائي) ويشترط ان لا محسب من هذه المدة ما يزيد عن ربع مدة المارسة الفعلية .

ثالثاً _ مَدَّة تُعاطي المهنّة امام المحاكم الاردنية والفلسطينية قبل نفاذ قانون نقابة المحـــامين النظاميين رقم (٣١) لسنة ١٩٥٠ .

المادة ١٦ ـــ أ ـــ لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد وبين راتب وظيفة حكومية اخرى ،

ب... اذا كان المحامي المتقاعد يستحق راتب التقاعد من جهة حكومية وكان راتب التقاعد الذي يستحقه من النقابة اكثر من راتب التقاعد الذي يستحقه من الحكومة فأنه يأخذ الفرق بين راتبي التقاعد من خزانة التقاعد ، وبحال ان راتب التقاعد الذي يستحقه من الحكومة يزيد او يساوي راتب التقاعد الذي يستحقه من خزانة التقاعد فلا يدفع له راتب تقاعد المحامين .

المادة ١٧ _ راتب التقاعد راتب للاعاشة فلا يجوز حجزه الا لنفقة الاصول او الفروع والزوجات وفي هذه الحالات لا نجوز حجز اكثر من ثلث الراتب .

المادة ١٨ ــ على المحامي المتقاعد ان يحافظ على صفة المحامي وآداب المهنة ويحظر عليه الاتيسان بعمل مشين لكرامة المحاماة والا يكون عرضة للمحاكمة امام مجاس التأديب المنصوص عليه في قانون الذي لهان يقرر علاوة على العقوبات المنصوص عليها في القانون المذكور ــ توقيف جزء من راتب التقاعد لا يتجاوز النصف ــ لمدة مو قتة او مدى الحياة على ان يعاد الى الخلف العام بعد وفاته وفقاً لاحكام المادة (٢٣)من هذا النظام .

المادة ١٩ _ بجوز للمحامي المتقاعد ان يشتغل في اية وظيفة حكومية او اي عمل آخر يختاره على انه يجوز لهجلس النقاية آذا اعتبر ان العمل الذي اختاره المحامي المتقاعد يسيء الى مهنة المحاماة وتقاليدها ان يطلب اليه الامتناع عن العمل او يقطع عنه راتب التقاعد .

المادة ٢٠ _ ينشأ الحق بالتقاعد او بالتعويض من تاريخ الطلب بهذا الحق .

المادة ٢١ _ عند وفاة المحامي المستحق لراتب التقاعد أو التعويض ينقل حقه للخلفالعام يقسم حسب قانون الاحوال الشخصية التابع له المحامي المتوفى .

المادة ٢٧ _ في اي حال من الاحوال التالية يتوقف دفع الاستحقاق بالنسبة لتلك الحالة ويصبح من حقخز انةالتقاعد: أ _عند وفاة الخلف العام المستحق .

ب_عند زواج الانثى المستحقة .

ج ــ عند انتهاء دورة تحصيل المستحق .

د ــ عند تجاوز الصغير الخامس عشرة من عمره .

ه _ عند شفاء المعلول المستحق .

و ـــ عند ممارسة المستحق الذي بدون عمل عملا يدر عليه دخلا .

المادة ٢٣ _ الراتب الذي يستحقه الخلف العام هو راتب التقاعد الاصلي والتعويض الذي يستحقه الخلف العسام هو

المادة ٢٤ ــ تقدم طلبات التقاعد او التعويض النقيب ويفصل فيها مجلس النقابة ، وقرارات المجلس قابلة للتمييز لدى عكمة التمييز خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتبليغ ان كانت غيابية ، ومن اليوم التالي للتفهيم ان كانت وجاهية

الفصل الرابع واردات خزانة التقاعد مدارد خدانة التقاهد من المصادر الآتية :

المادة ٢٥ _ تتألف موارد خزانة التقاعد من المصادر الآتية :

المادة ٦ ـــ يسحب ما يلزم من الاموال من المصرف عوجب شكات يوقعها النقيب أو نائبه في حالة غيابه مع امين صندوق النقابة بناء على قرار من مجلس النقابة .

المادة ٧ ـــ يضع مجلس النقاية في شهر نيسان من كل عام ميزانية السنة المقبلة ويعرضها على الحبيثة العامه للتصديقعليها، ويستمر العمل بميزانية السنة السابقة حتى يتم النصديق على موازنة السنة المفياة .

المادة ٨ ـــ للهيئة العامة انتخاب فاحص حسابات لندقيق حسابات خزانة التقاعد ووضع تقرير عنها كل سنة .

المادة ٩ ـــ بجتمع مجلس النقابة مرة واحدة في كل شهر على الاقل، بدعوة من النقيب او نائبه في حالة غيابه للنظر فيما لديه من امور، وتصدر الفرارات بالاكثرية .

الفصل الثالث

حق التقاعد وحق التعويض

المادة ١٠ ـــ يحق للمحامي ان يطلب احالته على التقاعد اذا توفرت فيه الشروط الأتية :

١ ــان يكون اسمه مقيداً في سجل المحامين الاساتذة .

٢ ــ ان يكون قد دفع جميع الرسوم المستحقة عليه بموجب قانون نقابة المحامين او الانظمةالصادرة بموجبه

منذ قيد اسمه في السجل حتى تاريخ طلب التقاعد .

٣ ـ ان يكون مارس بالفعل مهنة المحاماة مدة ثلاثين سنة بما فيها مدة التدريب القانونية .

المادة ١١ _ يحق للمحامي ان يطلب احالته على التقاعد عند باوغه الستين من العمر اذا كانت مدة ممارسته المهنة لاتقل عن العشرين سنة .

المادة ١٢ ــ راتب التقاعد الكامل لمن تعاطى مهنة المحاءاة ثلاثين عاماً فا كثر هو ثلاثون ديناراً شهرياً ولمن تعاطى المهنة خسة وعشرين عاماً هو خسة وعشرون ديناراً ، واللمين تعاطوا المهنة عشرين عامــاً هو عشرون ديناراً شهرياً .

المادة ١٣ ـــ اذا اصيب المحامي بعاهة او مرض عضال كالفالج وفقد البصروالوعى والخرف واصبح غير قادر بصورة قطعية على العمل يحال حمّا على التقاعد و يمنح الراتب الآتي :

١ ــ الراتب الذي يستحقه بموجب المادة السابقة اذا بلغ تعاطيه المهنة عشرين سنة فاكثر .

٢ ــ خسة عشر ديناراً شهرياً اذا كانت مدة تعاطي المهنة تزيد على عشر سنين وتقل عن هشرين عاماً .

٣ ــ عشرة دنائير شهرياً اذا كانت مدة تعاطي المهنة تزيد على خمس سنين ولا تتجاوز عشر سنين .

خسة دنانير شهريا اذا كانت مدة تعاطي الهنة تقل عن خس سنين .

المادة ١٤ ــ أ ــ محق للمحامي الذي بلغ الستين من العمر ان يطلب تعويضاً اذا ترك المهنة لأي صبب كان ولم يكن مستحقاً التقاعد وفقاً لهذا النظام .

ب المحامون الذين تعاطوا المهنة اقل من عشرين عاماً واكثر من عشرة اعوام يستحقون تعويضاً عن كل سنة خسة عشر ديناراً، واذاكانت مدة ممارسهم المحاماة اقل من عشرة اعوام واكثر من خسة اعوام يستحقون تعويضاً عن كل سنة عشرة دنانير .

Charles 1990

تقرر نشر هذا النظام (نظام تقاعد المحامين النظاميين) بقرار صادر من الهيئة العامة لنقابة المحامين النظــــاميين في ١٩٥٥/٧/١ للعمل به.

نقيب المحامين فؤاد عبد الهادي

اوافق على نشر هذا النظام (نظام تقاعد المحامين النظامين) والعمل به وفقاً للإدة (٥١) من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (٩) لسنة ١٩٥٥ .

وزير العدلية على حسنا

000000

بيان في الاخطاء المطبعية المكتشفة بنظام رقم (٢) نظام البريد والطرود البريدية المنشور في العدد ١٢٣٧ من الجريدة الرسمية

الصواب	الحطأ	الفقرة	المادة	الصفحة
الصواب تكون للمرسل للمرسل يعاد رسم الاستعلام فئات الرسوم المعنونة فئات المسوم عكاتب الموظفون بمكاتب الموظفون الموضائيون الموسور الصبغة الفونوغراف والمصور العلمية الوعاء التخليص التخليص تحدف هذه الجملة	الخطأ تكرن للملكة للمراسل يعاد رسم استعلام المعنوية فئات الرسم برقض المعنوية المرظفوق المرظفوق الفضائيون الفضائيون الفضائيون والصرر التسيغة الفونوغواف وعاء المعلية التخلص التخلص	الفقرة ب ا 	1/1/25 77 79 29 29 77 77 77 77 77 70 70 74 74 74 74 74 74 74 74	V97 V90 V90 V97 V97 V97 V97 V99 V99 V99 V99 V99 V99
تحذف هذه الجملة ذات	الفصل السادس عشر ذوات ذوات	 9	1.8	V. e

التوفير (وهو عبارة عن اثنى عشر دينارآ يدفعها سنوياً كل محام لخزانة التقاعد) خلال سنة النقابة
 المالية ، وفي حالة عدم دفعها حتى مو عد دفع الرسم السنوى لا أدسب المدة التي لم يدفع علما هذا
 الرسم من مدة التقاعد .

٢ ــ الرسم الاضافي (وهو عبارة عن تلائة دنانير تدفع بالاضافة الى رسم التسجيل) .

٣ _ خصيصات الحكومة (وهي التخصيصات التي تقرر الحكومة دفعها لخزانة التقاعد في كل عام) .

٤ ــ ريع اموال النقابة وخزانة التقاعد .

٥ ــ الاعانات والموارد الاخرى التي تقررها الهيئة العامة .

٦ ــ طوايع المرافعة .

٧ ــ جميع الغرامات التي تحصل بموجب هذا النطام .

الفصل الخامس طوابع المرافعة

المادة ٢٦ ــ تطبع تطوابع المرافعة من قبل مجلس النقابة بواسطة وزير العدل بالفئات الحفتافة ذات ١٠و٠٠و٠٠ و ٢٠٠ خلس فلس طبقاً الرسوم التي تحفظ صورة عنها في مجلس النقابة وصوراً عنها في وزارة العدل وثالثة في وزارة المالية ، وتباع هذه الطوابع الح. الحامين عمرفة مجلس النقابة ، وينقش على هذه الطوابع اسم المملكة الاردنية الهاشمية ، نقابة الحامين » ــ خزانة التقاعد ــ وقيمة الورقة .

المادة ٢٧ ــ تلصق طوابع المرافعة من قبل المحامين بالقيم وعلى المستندات المبينة في الجدول الماحق بهذا النظام .

المادة ٢٨ ــ تلصق العاو ابع وتبطل بذكر الناريخ (اليوم والشهر والسنة) بــــالحبر والتوقيع او الحتم وبجب أن يكون واضحاً وان يتجاوز الابطال حدودكل طابع الى الورقة بحيث يتعذر اعادة استعال هذه الطوابع .

المادة ٢٩ ــ تسجيل جميع الحقوق والممتلكات التي تحصل عليها خزانة التقاعد باسم خزانة التقاعد نقابة المحامين النظاميين. المادة ٣٠ ــ طلبات الاحالة على التقاعد للذين باخوا الستين من العمر وبلغت مدة عملهم ثلاثين سنة فاكثر يجوز ان تقدم بعد مرور سنة من ناريخ نشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ، اما طلبات التعويض والتقاعد الاخرى لا تقدم الا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ نشر هذا النظام في الجريدة الرسمية .

المادة ٣١ ــ اذا رأى مجلس النقابة ان دفع راتب التقاعد او التعويضات بصورة كاملة يلحق نقصاً او ارتبساكباً في خزانة التقاعد فيحق لمجلس النقابة ان مخفض الراتب او التعويض بنسب تتلاثم وحالة الصندوق المسالية وليس للمحامي او الخلف العام الذين تنقص مقبوضاتهم عن حد استحقساقهم من الرجوع على خزانة تقاعد المحامين او على صندوق مجلس النقابة عندما يصبح في مقدور الصندوق القيام بكامل متوجباته، على ان لا يتجاوز ما يصرف من خزانة التقاعد ٨٥٪ من مجموع وارداتها السنوية .

الجدول

المحادق عليها من الكاتب العدل

المحادة الحاصة لدى مماكم البداية والاستثناف والتمييز والعدل العليا

والتسوية ومماكم الكنائس والحجالس العسكرية

المحادة الحاصة لدى مماكم الصلح

المحادة الحاصة لدى مماكم الصلح

المحادة الم

John Co La